

حقيقة الديار  
نعيش اللامركزية المذهبية السياسية  
فكيف نصنع الدولة  
الواحدة المركزية؟



شارل أيوب  
ما ان انتهت الحروب  
الداخلية في لبنان حتى  
ذهبت القوى السياسية  
دون العماد ميشال عون  
الى إقرار اتفاق دستور  
اسمه الطائف، ولاحقاً  
اعترف به فخامة رئيس  
الجمهورية العماد

ميشال عون. وكان المطلوب بعد مرور الشعب  
اللبناني بمرآل تاريخية فاصلة ان يميّز في  
قضاياه بين الوهم الهامشي وبين الشؤون الوطنية  
المصرية والاساسية.

وعندنا من اتفاق الطائف الى لبنان، ليتركس  
دستور جديد اسمه الطائف يقوم على تنسيق  
العلاقات بين المذاهب والطوائف بدل العمل على  
صهر الشعب اللبناني في خط عابر للطوائف نحو  
وحدة مركزية لبنانية وطنية.

انا اذ اتكلم عن اتفاق الطائف، فلا يهمني ان يكون  
رئيس جمهورية مارونياً او سنيّاً او شيعياً او درزياً  
او ارثوذكسياً او أرمنياً، انما اتحدث عن دستور  
الطائف ايّاً تكن طائفة رئيس الجمهورية.

وما ان بدأ تطبيق اتفاق الطائف حتى دخلنا في  
دهاليز المذهبية والطائفية واللامركزية المناطقية  
القائمة على قوى مذهبية وأحزاب سياسية طائفية.  
فتشلت الوحدة الوطنية في لبنان وأصبحت  
المصلحة العليا هي مصلحة المذهب على حساب  
لبنان، ومصصلحة الطائفة على مصلحة لبنان،  
ومصلحة الجماعات التي صنّفت نفسها مذهبياً  
وطائفيّاً في اطار منفصل عن المركز الاساسي للدولة  
وهي تطالب بخصصها في الوزارات والتعيينات كما  
نشهد اليوم بعد ٣٠ سنة من إقرار الطائف، ذلك ان  
مشهد اليوم هو المطالبة بالحصص في التعيينات  
والوزارات على قاعدة مذهبية ضيقة لا تؤسس  
لوحدة لبنانية، ومثالاً على ذلك، وهو مثال ضيق،  
فان الخلاف على بلدية في إقليم الخروب في بلدة  
شحيم التي تم الاتفاق فيها على تبادل رئاسة  
البلدية ٣ سنوات لكل شخصية، فانه هو المظهر  
اليوم السائد في خلاف كبير بين الحزب التقدمي  
الاشتراكي بقيادة الوزير وليد جنبلاط وتيار  
المستقبل بقيادة الرئيس سعد الحريري.

لم تنشأ في بلادنا خطة للتصدي لهذا التمزّق  
المذهبي والطائفي، بل لم تنشأ المعرفة، معرفة  
الوعي، ولم يأخذ شعبنا علماً وخيراً لخطورة الخطة  
التي جعلت من لبنان جيهاً داخلية وخارجية  
دون ان يكون الشعب اللبناني قادراً على المقاومة  
وعدم الاستسلام لانه لم يتح له معرفة أبعاد إقرار  
اتفاق الطائف والى اين يسير هذا الاتفاق.

وبعد العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٦ اسرعت  
المقاومة الى دراسة نتائج العدوان، لكن إسرائيل لم  
تستوقف نفسها يوماً واحداً للبدء بعملية تقييم  
استراتيجي أجبرت فيها إسرائيل مفكرها  
ومؤسساتها وخبرائها واستراتيجيتها على وضع  
استراتيجية إسرائيلية جديدة للحرب القادمة التي  
ستخوضها ضد لبنان ولضرب المقاومة في لبنان.  
فانتشر انقسام كبير في لبنان حول سلاح المقاومة  
وهذا الانقسام مؤذ جداً، ذلك ان الباب الوحيد  
للولوج الى حل هو وضع سياسة دفاعية واضحة  
وان لا يخلج احد يفتح هذا الموضوع وان تكون  
الاجتماعات في قصر بعيداً مع الفاعليات السياسية  
ومع ممثلي المقاومة وحزب الله لدراسة سياسة  
دفاعية تتحضر للوقوف إزاء الاستراتيجية  
العسكرية الإسرائيلية التي لم تضع الوقت بل  
وضعت خطة لتمزيق لبنان داخلياً والأكثر تمزيقاً  
سوريا والعراق عبر مخطط عالمي صهيوني  
اشتركت فيه بعض الدول العربية، فتم تدمير  
مجتمع الكيان الشامي وتم تدمير فيه الكثير من مدن  
وقرى العراق الذي انقسم اثر عدوان اميركا على  
العراق الى شيعي وسني وكرد، لكن اكملت  
الصهيونية خطتها بتمزيق العراق من خلال تنظيمات  
إرهابية سلفية تكفيرية في العراق وفي الشام  
وحاولت الامتداد الى لبنان، لكن الجيش اللبناني  
والمقاومة ووعي الشعب اللبناني كله عطل المؤامرة  
لدخول الإرهاب الى لبنان.

اليوم بعد مخاض عسير لتأليف الحكومة استمر ٩  
اشهر وظهرت فيه الانقسامات الطائفية والمذهبية  
وكان فخامة رئيس الجمهورية بمقدوره عدم ترك هذه  
القوى المذهبية والحزبية تتصارع لنيل الحصص في  
الحكومة، بان لا يصير على ١١ وزيراً لتكتل التيار  
الوطني الحر، ذلك ان رئيس الجمهورية أقوى بكثير

شارل أيوب  
تنتم حقيقة الديار ص ١٦

تأخير إقرار الموازنة كارثة على المالية العامة وعلى الاقتصاد والمواطن  
٢٠١٩ عام خفض المديونية وأيام عصيبة تنتظر الاقتصاد  
القروض للقطاع الخاص انخفضت ٤ مليار دولار أميركي على أربعة أشهر

وضع الليرة اللبنانية وانهيارها «المرتقب» بحسب تعبيرهم.  
وهذا الأمر دفع باللاعبين الاقتصاديين (مستهلك ومستثمر)  
إلى زيادة الطلب على الدولار الأميركي كما تفتته أرقام دولة  
الاقتصاد اللبناني التي كانت ٦٨,٣٥٪ في أيار ٢٠١٨ لتبلغ  
٧٠,٨٧٪ قبل تشكيل الحكومة في أواخر كانون الثاني  
٢٠١٩. وإذا انخفضت هذه النسبة إلى ٧٠,٦٪ بعد تشكيل  
الحكومة، إلا أن الإشاعات التي استمرت مدعومة بتواتر كبير  
رافق مناقشة مشروع موازنة العام ٢٠١٩ في مجلس الوزراء  
(تنتم المانشيت ص ١٦)

بروفسور جاسم عجاقة  
الظاهر من الأرقام المتوافرة أن الاقتصاد اللبناني بدأ يدخل  
مرحلة صعبة قد يصعب الخروج منها في العام المقبل حتى  
ولو استطاعت الحكومة الإيفاء بتعهداتها في ما يخص عجز  
الموازنة أي الوصول إلى نسبة عجز ٧,٥٩٪ من الناتج المحلي  
الإجمالي. ويأتي التأخر في بت مشروع موازنة العام ٢٠١٩  
ليزيد من الأضرار الاقتصادية مع توقعات سلبية من ناحية  
زيادة العجز في هذه الموازنة بعد انتهاء لجنة المال والموازنة  
من دراستها وتعليق المستثمرين كل مشاريعهم لحين البت  
في الموازنة.

هذا ما جرى بين اللواء عباس ابراهيم ونزار زكا



سنة كان اللواء عباس ابراهيم يتابع خلالها  
قضية المسجون نزار زكا في السجن  
الإيرانية ويتواصل مع المسؤولين الإيرانيين  
في طهران، وفي الوقت ذاته كان اللواء  
ابراهيم يطبع فخامة رئيس الجمهورية العماد  
ميشال عون على وضع المسجون نزار زكا،  
وارسل رئيس الجمهورية ميشال عون رسالة  
الى القيادة الإيرانية للافراج عن المسجون زكا  
وكان اللواء ابراهيم قد اطلع الرئيس عون ان  
السلطات الإيرانية باتت موافقة على الافراج  
عن الموقوف زكا.  
ويوم الاثنين الماضي وصل الى ايران اللواء  
عباس ابراهيم واجتمع بكبار المسؤولين في  
القيادة الإيرانية، وكانت رسالة الرئيس عون  
قد وصلت الى الرئيس الإيراني حسن  
روحاني، وحصلت اجتماعات بين اللواء  
عباس ابراهيم والمسجون زكا، وطمأنه مدير  
الامن العام ان الأمور باتت في خواتيمها  
وستفرج. وهكذا، فإن موعد عودة المسجون  
زكا الى بيروت بات قريباً جداً حيث سيقوم  
اللواء ابراهيم بإحضار زكا في طائرة خاصة  
من طهران الى بيروت اواخر الاسبوع الحالي.  
وعلى ابعد تقدير وحسب المعلومات، فإن يوم  
الاثنين القادم سيطلق سراح زكا ويعود الى  
لبنان، اي بعد ثلاثة الى اربعة ايام.

فخامة رئيس الجمهورية على كل التفاصيل  
المتعلقة بهذا الموضوع والتي توجت  
بارسال رسالة الرئيس عون وقيام اللواء  
ابراهيم بزيارة طهران حيث قضى فيها  
تسعة ايام وسيعود بالمسجون زكا، وهي  
حالة منفردة واستثنائية قيام السلطات  
الإيرانية بالافراج عن مسجون محكوم  
بخمس عشرة سنة ومتهم بالتآمر على  
الامن الوطني الإيراني.

سنة كان اللواء عباس ابراهيم يتابع خلالها  
قضية المسجون نزار زكا في السجن  
الإيرانية ويتواصل مع المسؤولين الإيرانيين  
في طهران، وفي الوقت ذاته كان اللواء  
ابراهيم يطبع فخامة رئيس الجمهورية العماد  
ميشال عون على وضع المسجون نزار زكا،  
وارسل رئيس الجمهورية ميشال عون رسالة  
الى القيادة الإيرانية للافراج عن المسجون زكا  
وكان اللواء ابراهيم قد اطلع الرئيس عون ان  
السلطات الإيرانية باتت موافقة على الافراج  
عن الموقوف زكا.  
ويوم الاثنين الماضي وصل الى ايران اللواء  
عباس ابراهيم واجتمع بكبار المسؤولين في  
القيادة الإيرانية، وكانت رسالة الرئيس عون  
قد وصلت الى الرئيس الإيراني حسن  
روحاني، وحصلت اجتماعات بين اللواء  
عباس ابراهيم والمسجون زكا، وطمأنه مدير  
الامن العام ان الأمور باتت في خواتيمها  
وستفرج. وهكذا، فإن موعد عودة المسجون  
زكا الى بيروت بات قريباً جداً حيث سيقوم  
اللواء ابراهيم بإحضار زكا في طائرة خاصة  
من طهران الى بيروت اواخر الاسبوع الحالي.  
وعلى ابعد تقدير وحسب المعلومات، فإن يوم  
الاثنين القادم سيطلق سراح زكا ويعود الى  
لبنان، اي بعد ثلاثة الى اربعة ايام.

محطة السجلات اليوم... بين التقدمي وتيار المستقبل  
إرتفاع قياسي بأسعار المواد الغذائية والجمود ظهر في العيد

البلاد لأن البلاد شهدت محطات سجالية في الأيام الماضية  
بين التيار الوطني الحر من جهة وتيار المستقبل، وكذلك بين  
التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، وكذلك بين التيار  
الوطني وحركة أمل.  
لكن هذه السجلات هي العنوان الاساسي والتحضير  
لمعركة التعيينات التي ستكون اعنف واشرس من معركة  
(تنتم خبر محطة ص ١٤)

الحريري والنائب محمد الحجار، ومن الاشتراكي من النائب  
بلال عبدالله وامين السر العام في الحزب التقدمي الاشتراكي  
ظافر ناصر. هذا التوتر يكشف مدى التصدع في العلاقة بين  
الطرفين ولا يمكن ان ينفجر هكذا خلاف على موقف بلدي في  
شحيم او في الجبة، لكنه يشير الى ان «القلوب مليانة بين  
الطرفين». علماً ان اتصالات جرت بعد ظهر امس لتبريد  
الاجواء وضبط السجالات الذي يعكس المازق ليس بين  
الاشتراكي وتيار المستقبل بل بين كل القوى السياسية في

بعد مطالبة اردوغان بدستور يضعف صلاحيات الرئيس الأسد  
دمشق: على اردوغان ان يهتم بحكمه في تركيا وممنوع ان يصرح بشأن سوريا



في خطاب للرئيس التركي اردوغان حول انتخابات  
إسطنبول قال ان تركيا لن تنسحب في المدى المنظور من  
منطقة عقربين التي احتلتها في سوريا ولن تسمح بدخول  
الجيش السوري بامر من الرئيس السد الى منطقة ادلب  
لان اردوغان قال ان تركيا وروسيا اتفقتا على هذا الامر  
ومنع الجيش السوري من دخول ادلب كليا.  
أجواء دمشق ردت على اردوغان بالقول «اهتم بشؤونك  
في تركيا وانت الذي خسرت انتخابات اكبر مدينة في تركيا  
هي إسطنبول»، وقالت عن اردوغان انه عدو، يقوم باحتلال  
ارض سورية إضافة الى دفع الإرهابيين عبر الحدود  
(تنتم الخبر السوري ص ١٣)

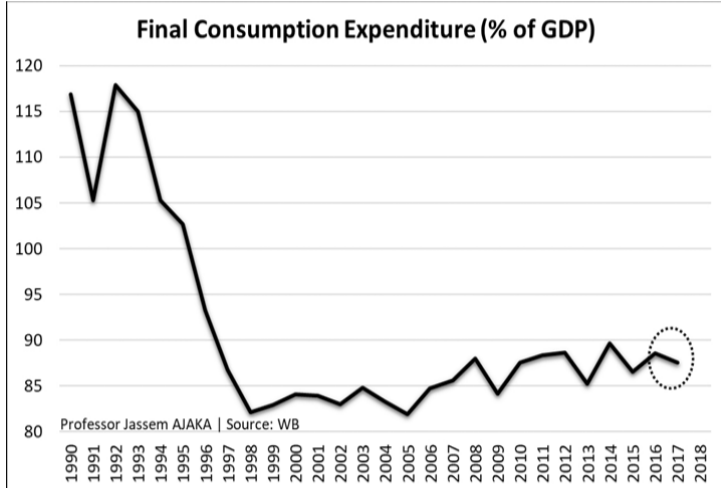
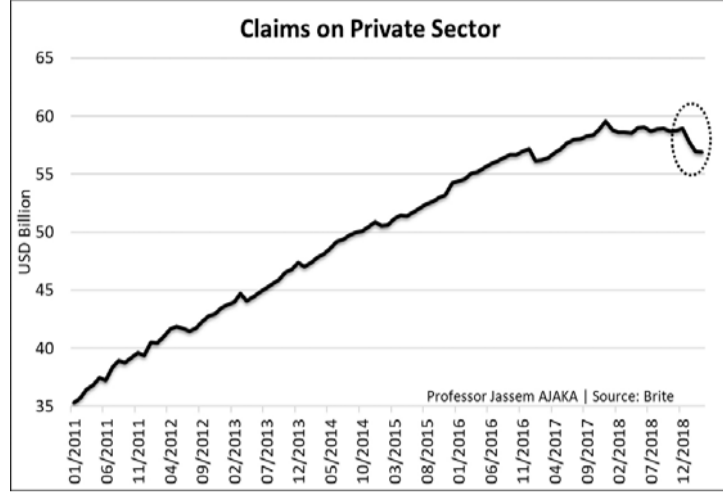
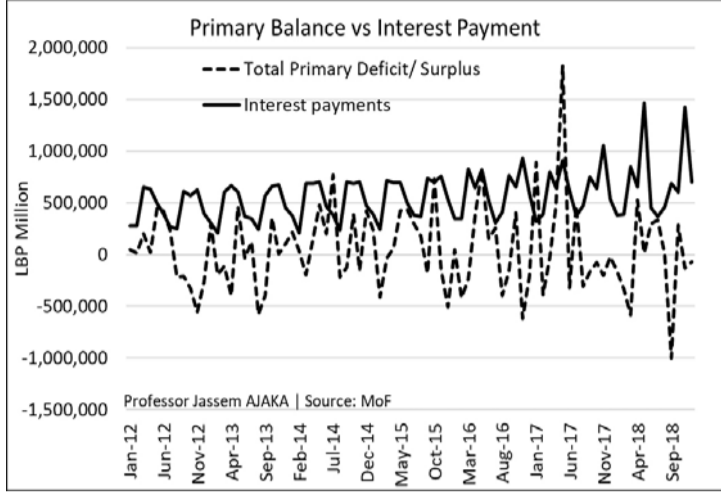
أخطر حرب حول الماسة الزرقاء بين السعودية وتايواند كلفتها ٤٣ قتيلاً وقيمتها ١٧ مليار دولار ص ١٤

THE GARDEN SHOW & SPRING FESTIVAL  
مهرجان الحدائق و الربيع  
٥ - ٨ حزيران ٢٠١٩ - مساءً  
ميدان سباق الخيل، بيروت  
the-gardenshow.com

هاتف اردوغان رن عند بوتين فتوقف اقتحام ادلب ص ١٣  
الاتحاد الأفريقي يعلق عضوية السودان  
محاولة اقتحام سجن كوسر لإطلاق رموز نظام البشير ص ١٣  
«فيسبوك» تنضم لقائمة مقاطعي هواوي وبوتين يعلق ص ١٤



# تأخير إقرار الموازنة كارثة على المالية العامة وعلى الاقتصاد والمواطن ٢٠١٩ عام خفض المديونية وأيام عصيبة تنتظر الاقتصاد



مهمة مصرف لبنان الأولى هي الحفاظ على سعر صرف الليرة، وهناك من يجرو على لوم مصرف لبنان لحافظته على سعر صرف الليرة ويدعو إلى خفض قيمتها؛ أليس خفض سعر صرف الليرة مخالفة للقانون؟

المهمة الثانية لمصرف لبنان هي المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وهذا ما فعله من خلال الدعم الذي قدمه للقطاعات الإنتاجية والإستهلاكية منذ العام ٢٠١٣ عبر رزم تحفيزية بقيمة مليار دولار سنوياً. والأصعب أن هناك من يلوم مصرف لبنان على القيام بهذا الأمر. هل خالف مصرف لبنان القانون بقيامه بدعم الاقتصاد؟

المهمة الثالثة لمصرف لبنان هي الحفاظ على القطاع المصرفي وهذا ما فعله من خلال تنظيمه هذا القطاع الذي أصبح ينافس نظرائه في الدول المتطورة. ويأتي من ينتقد مصرف لبنان بسماحه للمصارف بالاستفادة من الهندسة المالية باعتبار أن الأرباح والعائدات التي أخذتها المصارف هي من أموال الدولة؛ كلا، هذه الأموال ليست من أموال الدولة ومن لا يعرف فليطلع على قانون النقد والتسليف وسيعرف.

المهمة الرابعة لمصرف لبنان هي تطوير السوق النقدية والمالية وهذا ما فعله عبر مشروع المنصة الإلكترونية وبورصة بيروت والذي ينتظر تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل الحكومة. البعض اليوم يطلب من مصرف لبنان تمويل عجز الدولة وبينها باعتبار أن مصرف لبنان هو مؤسسة عامة. نعم مصرف لبنان هو مؤسسة عامة ولكن أمواله ليست للدولة اللبنانية، في الواقع هناك قسم كبير من هذه الأموال هو من المال العام. وقد منع قانون النقد والتسليف على مصرف لبنان إقراض الدولة بشكل تلقائي. فإمادتان ٨٨ و٨٩ سمحت لمصرف لبنان بتقديم تسهيلات لصندوق الخزينة على أن تكون في مرة واحدة في السنة. والمادة ٩٠ كانت واضحة بقولها باستثناء التسهيلات لا يمنح مصرف لبنان قروضاً للقطاع العام.

المادة ٩١ أعطت استثناء من خلال تحديد ظروف استثنائية الطوارئ يمكن للحكومة أن تطلب من حاكم مصرف لبنان قرضاً، وأضافت المادة أن المصرف يدرس مع الحكومة إمكانية استبدال مساعدته بوسائل أخرى منها إصدار سندات، وفي حال فقط في حال لا يوجد أي حل آخر يمكن للمصرف المركزي منح القرض شرط قيام الحكومة بإجراءات (يقتصرها المركزي) للحد من تأثير هذا القرض في قوة النقد الشرائية. بلغت مساعدة مصرف لبنان للدولة اللبنانية (الكلفة على مصرف لبنان) ٢,٨ مليار دولار أميركي في العام ٢٠١٨ ويحصل مصرف لبنان ٤٠٪ من دين الدولة. إذا ما المطلوب أكثر من مصرف لبنان؟ فعلا مصرف لبنان يقوم بدور «أم الصبي».

أعلى من قيمة خدمة الدين العام. فكيف الحال إذا كان يسجل عجزاً!!!!  
أمر كارثي أننا لم نسمع من قبل السلطة أي إجراءات فعلية لإصلاحه، وبالتالي هناك شبه حتمية أن يسجل الاقتصاد اللبناني هذا العام انكماشاً للمرة الأولى منذ انتهاء الحرب الأهلية في تسعينات القرن الماضي.

## تأخير بت الموازنة سيكون كارثياً

في ظل هذا الإطار الأسود، ترى استخفافاً في التعاطي مع مشروع موازنة العام ٢٠١٩ والذي كان من المفروض إقراره (في ظل احترام المهل الدستورية) في شهر كانون الأول من العام الماضي. إلا أن المناكفات والتعطيل الذي واكب تشكيل الحكومة والتي انعكست على جلسات دراسة مشروع موازنة العام ٢٠١٩ في مجلس الوزراء الشهر الماضي، أدت إلى تأخير إحالتها إلى المجلس النيابي. واليوم نرى أن المجلس النيابي يحتاج إلى شهر ونصف لإقرار هذه الموازنة مما يعني أن دراسة الموازنة ستأخذ من شهرين إلى ثلاثة أشهر بين مجلس الوزراء ومجلس النواب في الوقت الذي نرى فيه البلد متوقفاً عن الحركة وتراجعت الاستثمارات والإستهلاك. إلى أين ذاهبون؟ الأيكفي تأخير في الموازنة؟ إن القوى السياسية الممثلة في المجلس النيابي ولجنة المال والموازنة هي نفسها الممثلة في الحكومة. إذا ماذا يعني أخذ شهر ونصف إضافي في المجلس النيابي لدراسة الموازنة؟ بالطبع لجنة المال والموازنة تُمارس حقها، لكن السؤال: ماذا ستعدّل في مشروع الموازنة خصوصاً أن بعض التعديلات مرهوتة بموافقة الحكومة؟

إننا إذ نرى في هذا التأخير كارثة على اقتصادنا ينتظر صعود الدخان الأبيض من المجلس النيابي بإقرار الموازنة للإطلاق في الإستثمارات، نجد أنه من الضروري أن يعي المعنيون أهمية إقرار الموازنة اليوم قبل الغد. وبتقديراً، تأخير إقرار الموازنة على فترة ثلاثة أشهر سيؤذي إلى تراجع النمو الاقتصادي ٠,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي مع صعوبة عودة النشاط إلى حاله بعد إقرارها نظراً للقرارات التي اتخذها وسيتم أخذها المستثمرون من ناحية القيام باستثمارات في لبنان أو الخارج.

## مصرف لبنان... أم الصبي

إقتصاد يتراجع، مالية عامة مزرية، صراع سياسي مستمر، هذه هي مكونات الواقع الاقتصادي اللبناني، والأهم تقو صرخات من هنا وهناك تطالب مصرف لبنان بتمويل الدولة وتخفيض سعر صرف الليرة وفي الأخير ممنوع على مصرف لبنان إبداء الرأي؛  
المادة سبعون من قانون النقد والتسليف أقرت مهام مصرف لبنان بأربعة: المحافظة على النقد، المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، المحافظة على القطاع المصرفي، تطوير السوق النقدية والمالية.  
مصرف لبنان يتبع قانون النقد والتسليف بحذافيره، ومهامه منصوص عليها في هذا القانون. وانتقاد أداء مصرف لبنان يجب أن ينبع من مبدأ وجود مخالفة لقانون النقد والتسليف وليس أي شيء آخر.

## تتمتعات (تتمتعات)

عادت لتزيد من نسبة دولة الاقتصاد. وكان ذلك لا يكفي فأتت تصريحات مسؤولين كبار في الدولة عن إمكانية إفلاس الدولة اللبنانية لتضرب بشكل أكبر ثقة اللاعبين الاقتصاديين وخصوصاً المستهلك الذي وبحسب الأرقام أخذت نسبة الإستهلاك إلى الناتج المحلي الإجمالي بالتراجع حتى وصلت إلى ٨٥,٦٪ مقارنة بـ ٨٨,٣٪ عند بداية الأزمة السورية (أرقام البنك الدولي). وازدادت المخاوف أكثر مع تحول أرقام المالية العامة إلى مادة إعلامية تتناقلها وسائل الإعلام وكان لبنان أصبح على باب قوسين من إعلان إفلاسه وهذا يُثير مخاوف لدى عامة الشعب نظراً إلى أن المادة الاقتصادية هي مادة غير شعبية ومصطلحاتها ليست في متداول الجميع.

## مكونات الاقتصاد تتراجع

الرأي العام حفظ نتيجة واحدة من كل الأرقام التي تم طرحها في الإعلام وهي أن البلد ذاهب إلى الإفلاس. ولم يع الرأي العام أن بسلوكة الاقتصادي عبر خفض الإستهلاك والإستثمار هو من يفتعل الأزمة.  
في لبنان يتم تمويل عمودي الاقتصاد أي الإستهتمار والإستهلاك بشق كبير من خلال القروض المصرفية. وقد وصلت هذه القروض في العام ٢٠١٧ إلى حدود الـ ٦٠ مليار دولار أميركي وهو رقم يفوق الناتج المحلي الإجمالي. وتُشير الأرقام إلى تراجع القروض في لبنان مع انخفاض خلقت قيمته ٤ مليار دولار أميركي على ٤ أشهر خلال هذا العام؛ هذا الانخفاض أت من منطلق بدء مرحلة رفع المديونية التي بدأتها المصارف والتي هي صعبة جدا على الاقتصاد وبالتحديد على الاقتصاد اللبناني الذي كما سبق وذكرناه في مقالنا السابقة يعتمد بالتمويل على المصارف (Banking based Economy).

خلال الأربعة الأشهر التي انخفضت فيها القروض، كان هناك تسديد للقروض القائمة بقيمة ٤ مليار دولار أميركي وهذا قابله انخفاض بالودائع بقيمة ١,٣ مليار دولار أميركي آتية من منطلق أن القروض المُسددة كانت مضمونة بودائع.  
في مقابل ذلك انخفض الإستهلاك بحكم تراجع القوة الشرائية للمواطن ولكن أيضاً نتيجة المخاوف مما دفعه إلى حصر إستهلاكه بالأساسيات وكما سبق الذكر، الإستهلاك هو مكون أساسي من مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

## نمو سلبي هذا العام؟

ولكي تزيد الأمور سوءاً، بقي الإستيراد من الخارج على حاله في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بحجم صادرات هزيل (أرقام الجمارك اللبنانية). هذا الأمر يعني أن عجز الميزان التجاري سيستمر في تسجيل أرقام تفوق الـ ١٥ مليار دولار أميركي سنوياً ومعها ميزان المدفوعات التي يؤدي دوراً أساسياً في تصنيف لبنان الإقتصادي ولكن أيضاً في سعر صرف الليرة اللبنانية.  
ولكن الأمر الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية يبقى الميزان الأولي. فهذا المؤشر يُشير إلى وضع الماكينة الاقتصادية أو بمعنى آخر النشاط الاقتصادي اللبناني وبالتالي نرى أن هذا المؤشر ومنذ كانون الأول ٢٠١٧، أخذ منحى إنخفاضياً مع تسجيله عجزاً قياسياً في شهر أيلول ٢٠١٨ بقيمة ألف مليار ليرة لبنانية أو ما يوازي ٦٦٦ مليون دولار أميركي. وهذا الرقم قد لا يعني شيئاً للقارئ إلا أن ما يجب معرفته أن لا انتظام مالي في مالية الدولة إذ لم يسجل هذا المؤشر فائضاً بقيمة

## حقيقة الديار

### نعيش اللامركزية المذهبية السياسية فكيف نصنع الدولة الواحدة المركزية؟

شارل أيوب  
(تتمتة حقيقة الديار)

من الحصول على ٣ أو ٤ وزراء. كما ان عناد الرئيس سعد الحريري حول تمثيل وزير سني من خارج سيطرته السنوية أخذ مدة شهرين ليأتي نجل نائب سني إضافة إلى توزيع الحصص المذهبية والطائفية. ثم دخلنا اليوم في قضية الموازنة، والحمد لله ان الحكومة أنهت دراسة الموازنة وارسلتها الى المجلس النيابي، وهناك عدم سرعة كاملة بالنسبة الى اقرار الموازنة، فمدة شهر دراسة من قبل لجنة المال للموازنة هي مدة طويلة، ثم ان دراسة الموازنة لمدة شهر ونصف امام الهيئة العامة للمجلس النيابي تعني تضييع شهرين ونصف من الوقت، على موازنة حقت تخفيض العجز لكن الإسراع بها هو في الأهمية ذاتها لإقرارها سريعاً.

ان الفكر الوطني هو المؤهل الوحيد لحل مشكلتنا، أي مشكلة التقاسم اللبناني مذهبياً وطائفيًا، وكما حاول لبنان التقدم نحو لامركزية إدارية والتوحد وطنياً بإضعاف المذهبية والطائفية نجد ان لبنان محكوم بسلطات دينية تمنع تأسيس الحياة الواحدة، ومنها منع الزواج الاختياري، والسماح بالزواج المدني المطلق بحيث يسافر اللبناني مدة ربع ساعة الى قبرص ويتزوج مدنياً او يسافر الى أوروبا ويتزوج مدنياً ويأتي ويسجل زواجه المدني في الأحوال الشخصية. لكن ممنوع على لبنان أي اتجاه مدني بل البقاء تحت سلطة السلطات الدينية المعنية بعبادة الله وتوجيه العباد للقداسة ومنع الكفر ووضع القداسة مكانها، لكن السلطات الدينية تحجر المجتمع اللبناني وتمنعه من أي اتجاه مدني ووطني.

اما الشعب اللبناني فيعرف تماما منذ عام ١٩٨٢ وحتى عام ٢٠١٩ من سرقه، على مدى عقود طويلة، من الزم المشاريع، من هدر أموال العامة لمصلحته، من استفاد من خزينة الدولة في وزارته، من سيطر على الاموال العامة ومن نهب منها، ودون استثناء كل الذين مروا على الحكم، رؤساء، وزراء، نواب، مسؤولين اداريين كباراً أو مسؤولين امنيين، كلهم استفادوا من أموال الشعب اللبناني، وغدا ستراهم يا شعبنا اللبناني على شاشات التلفزة ينادون بحماربة الفساد، وينادون بضبط الاموال العامة فيقطع الشعب اللبناني الى هؤلاء الخطباء، ويسأل نفسه، من هدر أموال الشعب، ومن نهب، نحن الشعب اللبناني أم انتم الذين ستخطبون على شاشات التلفزة وتحدثون عن المهدر ومحاربة الفساد والسرقات وانتم كلكم اشرتكم في نهب أموال الشعب واستشراء الفساد والسرقات منذ عام ١٩٨٢ حتى عام ٢٠١٩، من اين لكم هذه هذه القصور، من اين لكم هذه الثروات، من اين لكم هذه الثروة التي جمعتموها عقارات واموالاً نقدية في المصارف، ومع ذلك لا تخجلون وتخطبون ضد الفساد وتخطبون ضد السرقات وتخطبون ضد هدر الاموال العامة.

ان ما زاد الطين بلة، ودستور الطائف الذي أدى الى تنسيق العلاقة بين المذاهب بدل ان يوحد الشعب اللبناني على قاعدة وطنية، ويترك للمعابد الدينية المسيحية والإسلامية وغيرها مركزاً لتقديس الله والصلاة امام الله وخارج المعابد تكون الساحات في مؤسسات الدولة هي للمنطق والعقل الوطني ولميثاق وطني حقيقي يلغي الحصص المذهبية والطائفية.

ولعل هناك بندا أساسياً في الطائف يقول بإلغاء الطائفية السياسية، ولكن هذا البند تم وضعه

## شارل أيوب

**على طريق الديار**

الحكومة تفعيل الاقتصاد جدياً والقطاعات المنتجة عبر اشراك الى جانب ٨ مليارات دولار من مصرف لبنان المصارف الخاصة في المؤسسات التجارية والمالية والتشغيلية كي تقوم المصارف بتأمين أموال بالمليارات من الدولارات؟ ويتغير كلياً شكل مرفأ بيروت ومداخيله ومطار بيروت أيضاً والشركات الخلووية ومطار القديسات، فيصبح مطارا كبيراً للشحن جوي، إضافة الى الاوتوسترادات لربط صيدا ببيروت حتى طرابلس وبيروت حتى شتورا.

والمصارف قادرة على تفعيل هذه المؤسسات من مرفأ بيروت الى الشركات الخلووية الى مطار بيروت، الى مطار القليعات، ويكون للشحن، الى انشاء اوتوسترادات شرط ان تكون لها عدادات دفع قيمتها تقل بكثير عن مصروف السيارات وهي تقع في زحمة السير، وهذا المويدل هو موديل الدول المتقدمة والعصرية مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وأميركا وكندا واليابان وكوريا الجنوبية وغيرها.

اعلن مصرف لبنان انه سيتحمل ١٢ الف مليار ليرة، أي ٨ مليار دولار لمصلحة الدولة وتسديد جزء من عجزها واستعمال هذه الاموال لدعم القطاعات الإنتاجية من زراعة وصناعة وخدمات وسياحة وتجارة وقروض سكنية.

مصرف لبنان دعم باكثر ما يستطيع، والمصارف جاهزة، فهل تقرّر الدولة او